### في حوار مع الفضائية اليمنية

# استراتيجية التعليم الفني والمهني ستلبي احتياجات سوق العمل من الكوادر المتخصصة

## نسعى إلى توفير مناخ سياحي يسهم إيجابياً في تسويق تراث اليمن على المستوى الدولي

## المنتج الزراعي اليمني بحاجة إلى تسويق ولدينا رؤية جديدة لاستغلال الثروة السمكية

■ صنعاء/سبأ/..

اعتبر الأخ عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء ، التنمية القائمة على الصناعة والسياحة ، بأنها تمثل المجال الأكبر والأوسع للتنمية الاقتصادية الواسعة في اليمن.. مؤكدا أن الصناعة هي المستقبل الحقيقي لليمن.

وأوضح الأخ عبد القادر باجمال في الجزء الثاني والأخير من الحوار التلفزيوني الذي أجرته معه الفضائية اليمنية وبثته مساء أمس ان معدل النمو السكاني في اليمن وإن كان قد تراجع إلى ٣ر٢ في المائة ، إلا أن المشكلة السكانية مازالت تشكل عائقاً أمام التنمية.. مشددا على ضرورة وجود تنظيم حقيقي للأسرة نابع من وعي الأسرة دينياً وصحياً واقتصاديا.

وأشار إلى ان استراتيجية التعليم الفني والمهني ، تهدف إلى استيعاب مالا يقل عن ١٥ في المائة من مخرجات التعليم الاساسي بما يلبي احتياجات سوق العمل من الكوادر المتخصصة.

وفيما يلي نص الجزء الثاني والأخير من الحوار:

■ الفضائية : دولة الوحدة كبرت والملاحظ أن اليمن يوجد فيها الكثير من الأراضي الزراعية التي يمكن أن يتم استصلاحها سواء في تهامة أو حضرموت .. لماذا لم تمنح الحكومة أراضي زراعية مجانية لامتصاص البطالة الموجودة حاليا التي تشكل عبئاً على الحكومة؟.

– رئيس الوزراء: ساتيك بمثل بسيط .. كان فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لدى زيارته للصحراء قبل أربع سنين قد وجد الصحراء جفافا.. ووجد الجمال تنفق والرعاة يصيحون .. فقال اعملوا مزارع في الضحراء وانعشوا فيها الأيادي الزراعية .. فأنشأنا مزرعة كلفتنا حوالي خمسين مليون ريال.. تنتج في هذه المزرعة أعلافاً .. الآن نبحث عن أحد ليتسلمها منا ويديرها فلم نجد أحدا !! حتى من المواطنين في المنطقة .. انظر إلى الوعي في المنطقة !! تفضلوا استلموها واستأجروها وساقسط لكم المبلغ .. نحن حفرنا الآبار .. وزرعنا النخيل وعملنا كل شيء أساسي.. ولكنا عندما نجمع المحصول يقبلون علينا وهم حاملين هواتف الثريا على سياراتهم.. إذاً المسألة مرتبطة بمدى الوعي .. لهذا نحن مستعدون .. ولكن تواجهنا إشكالية ولدينا في مجلس الوزراء توجيه من فخامة الأخ الرئيس بشأن إجراء مسوحات شاملة للأحواض المائية في اليمن.. هذا الماء يستنزف .. ولابد أن يتم تطوير وسائل الري الحديث..

ولهذا نحن نشجع المزارعين ضمن عملية الإصلاح.. ونعطيهم وسائل ري حديثة بقيمة ٥٠٪ من قيمتها الحقيقية ، أولاً: سيوفر الماء وثانيا: سيوفر الديزل الذي يشكو المزارع من تعديل أسعاره لأنه لن يضطر لتشغيل محركه لفترة طويلة.. كما يحدث في نظام الري بالغمر.. تحدثت عن تهامة .. وهذا شيء جميل ولكن التهائم اليوم تريد حوضاً مائياً جديداً.. لأن كمية المزارع الموجودة في تهامة أثرت على المخزون المائي وبدأت تتملح المياه في بعض المناطق.. هذا رغم العدد الهائل في عدد السدود والحواجز المائية لكن كميات مياه الأمطار محدودة ولا تتساوى مع ما يتم استخراجه من الأحواض المائية.. ناهيك عن أننا ما زلنا غير قادرين على استيعاب مياه الأمطار .

لا شك أن الزراعة جزء مهم لحل المشكلة الغذائية للناس .. لكن أتصور ان الصناعة هي المستقبل الحقيقي لليمن.. والبديل لمواجهة مشكلة المياه والزراعة هو التحرك نحو مواقع جديدة فيها عوامل توطين.. والمسألة مرتبطة بخلق وعي من جانب وإمكانيات من جهة أخرى ودور الدولة المتمثل في أنها تحدد أين تضع الحفار وأين ينبغي ان تستثمر ومن هم المستفيدين .. الشيء الآخر ان الدولة تتوسع في إنشاء الطرق حتى تسهل نقل المنتجات الزراعية.. واليوم المنتج الزراعي اليمني مقبول في كل مكان .. في منطقة الخليج والجزيرة العربية .. ويؤخذ عليه أن أسلوب التسويق هو العائق .. ولكن هناك تحسن إلى حد ما .. ورغم ذلك لم يصل هذا التحسن إلى مستوى المتطلبات الفنية والتقنية لدول مجلس التعاون الخليجي.. ومع ذلك أنا مازلت أؤكد أن التنمية القائمة على الصناعة ، وأفهم الصناعة أنها أيضا ضمناً جزء من السياحة ، وأنها أي الصناعة المجال الأكبر والأوسع للتنمية الاقتصادية الواسعة في اليمن.

■ الفضائية : إذاً في إطار الحديث عن المصادر البديلة وكما ذكرت الآن أن السياحة ربما تكون مصدراً من المصادر البديلة ؟ اين استراتيجية الحكومة لتوفير مناخ سياحي ايجابي يمكنها أن تحقق مقولة تحويل السياحة إلى صناعة؟

– رئيس الوزراء: التعددية الادارية في مجال حساس مثل السياحة لا تخلق سياحة .. لكن وعي الناس المرتبط بالمناطق السياحية ووعيهم بمصالحهم أكثر فاكثر سيضاعف من ايراداتهم وسيحل مشكلة البطالة لديهم.. فبدلاً من التقطع وإقلاق الأمن والمشكلات التي نتجت عن عقلية متخلفة.. اعتقد أن المواطنين من اجل مصالحهم سيوجدون سلاماً وامناً واستقراراً من اجل التنمية لاهلهم عن طريق السياحة.

■ الفضائية : لماذا لا تبادر الحكومة في هذا الجانب؟

–رئيس الوزراء : نحن قد بادرنا واوجدنا الطرق اليوم يمكنك أن تتجول في انحاء البلاد بما فيها افاق وطرق كانت معقدة بشكل كبير وغيرها .. الشيء الآخر الان لم يعد عندنا مشكلة كبيرة في عملية الأمن .. لاننا أعطينا التسهيلات بحيث يحصل جميع الواصلين إلى اليمن على الفيزة من المطار.. بدلاً من وقوفهم طوابير على ابواب سفاراتنا في الخارج.. وايضاً خفضنا الضرائب على العاملين في القطاع السياحي وسهلنا عملية بناء الفنادق وهي اليوم كثيرة جدا.. ولم أقابل أي أحد يواجه عراقيل في إقامة فندق سواء على الارض المخصصة للمشروع أو الاعفاءات الجمركية وغيرها.. فالقضية ليست مجرد فندق أو معلم سياحي تاريخي أو بيئي.. القضية أكبر من ذلك فهي مرتبطة بالثقافة السياحية .. أي كيف نتقبل السائح الذي له ثقافة أخرى، هناك ناس غير قادرين على فهم ان للسائح خصوصيته .. ولهذا نحن ركزنا على سياحة الجزر من اجل توفير الاجواء المناسبة للسياح.. وحالياً أعددنا دراسات حول سبع إلى ثمان جزر ، عرضنها للترويج الاستثماري .. واستراتيجية الحكومة في هذا الجانب تركز على ان نوفر للسائح المكان الذي يريده.. أعطيه سياحة في الجزر.. سياحة في السواحل .. سياحة في الجبال ولدينا مشاريع متخصصة للفنادق والشاليهات وغيرها في عدن والمكلا وآب.. ولهذا نهتم في أن نوفر للسائح القادم إلى اليمن من الجزيرة العربية الشيء الذي يريده.. (سياحة مغتربين، اوسياحة دينية، أو حنين للآثار) وسائح الآثار لا يعود إلى اليمن، الا عندما أنقله من مكان الآثار إلى مكان فيه عناصر الاستجمام.. وسياحة الاستجمام لا تزال غير موجودة، الموجودة لدينا هي السياحة الثقافية.. سياحة حب الاستطلاع ومعرفة الآثار اليمنية والتاريخية موجودة وينبغي التركيز عليها.. واذكر هنا ان كلفة الترويج السياحي خارجياً كبيرة، ونحن محتاجون لتسخير هذه الموارد في التنمية فلدينا أولويات .. ناهيك عن أن موازنة مجلس الترويج بسيطة جداً.. ومع ذلك سنحاول قدر الامكان ان نحدد سياسات ترويجية من خلال قنوات أخرى كالتظاهرات الرياضية والثقافية.. وهنا أذكر على سبيل المثال مشاركة بلادنا في تصفيات كأس العالم للناشئين في فنلندا عام ٢٠٠٣م .. لا أحد حمل معه بورشوراً واحداً أو ورقة واحدة ولا حتى علم صغير لليمن او خارطة منا ان يكون وكالة سياحية قائماً بذاته.

■ الفضائية: هنا نقطة مهمة هو ان فريقاً رياضياً شبابياً قطع آلاف الأميال ليشارك في حدث مهم ولم يحمل معه أي منتج ترويجي.. هذا شيء يؤكد غياب التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية.

– رئيس الوزراء: دعني أمارس نقداً ذاتياً للحكومة وأريد أن أوجهه بدرجة أساسية إلى السفارات والقنصليات اليمنية.. تدخل سفارة او قنصلية – إلا ما ندر – ولا تعرف أو تتأكد أن هذه سفارة يمنية إلا من خلال صورة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح.. والسفير أو طاقم السفارة كأنهم غير معنيين بالترويج لليمن – واقول بعضهم – فهناك ناس جيدون ويمتلكون صفات عالية في التفاني بالعمل .. انه موضوع تسويق اليمن موضوع اكبر من ثقافة الدبلوماسيين.. مع أن ثقافة الدبلوماسية تعني أن تكون مسوقاً لبلدك.. وهذا التسويق من كل النواحي تسويق اقتصادي وسياحي وثقافي وتراثي وإنساني وسياسي وغيرها.. التسويق هو الآن لغة العصر، وطريقة الأداء التي ينبغي أن تقوم به أية سفارة واي مكتب أو حتى مكتب لشركة الخطوط الجوية اليمنية... ولهذا أقول إننا محتاجون لبرنامج لتسويق اليمن تقوم به كل الجهات.. والقرار موجود من قبل الحكومة.. ولكن يبعث السفير بطالب بميزانية .. بظن ان المسالة في النهاية عبارة عن حفلات وهدايا في رأس السنة.. وهنا أشير إلى أننا أيضا نغضب من السفير إذا لم ينزل المطار ليستقبلنا ولكن لا نغضب منه إذا ما وجدناه لا يقوم بالعملية الترويجية.. وكان وظيفة السفير أصبحت هي أستقبال الوزراء وأعضاء مجلس النواب وهم ربما ليسوا زائرين رسميين للبلد الذي يزورونه .. وبالتالي فان جهد السفير في كثير من السفارات يذهب هدراً في هذا الجانب.. وهنا لا بد من وجود إطارات متكاملة مشمولة بوعي كامل ومفهومة تماماً لدينا ونحن نسافر على اليمنية ينبغي أن نرى أكثر من صحيفة ترويجية وأكثر من بروشور وهدايا تذكارية حتى لا يصل الزائر إلى اليمن إلا وقد عرف مسبقاً شيئا عنها.. المطارات هي الأخرى عندما تنزل فيها لا تجد فيها شخصاً يعطيك انطباعاً بأن هذا البلد لديه سياحة .. ولهذا حرصنا في المطار الجديد ان يكون هناك إدارة جديدة وفكر جديد ورؤية جديدة من أجل أن يجد أي سائح أو زائر ما يبحث عنه وان يشعر انه نازل في بلد له خصوصية سياحية.

■ الفضائية : اليمن في الآونة الاخيرة تعتبر من الدول التي تحصل على قروض ومنح مالية جيدة ولكن من ضمن المأخذ المطروحة على الحكومة أنها لاتوجد لديها قدرة على استيعاب كافة القروض التي تقدم لها ؟

– رئيس الوزراء : كان هناك الامر والتقييم زمان واحياناً عندما يكون في تقرير قديم يظل في ذاكرة الناس دون أن يمحى لانهم يعتمدون الآن ويذاكروا مرة ثانية.. ولايفهمون الحقائق كاملة.. انا اتذكر في عام ١٩٩٥م كانت القدرة على استيعاب قروض البنك الدولي لاتتجاوز ٢٨ مليون دولار.. اليوم تصل قدرتنا على الاستيعاب إلى عشرين مرة عن تلك القدرة.. ويدركون اننا ايضاً في نفس الوقت نواجه مشكلات احيانا من بين حوالي اكثر من تسعة عشر مشروعاً مع البنك الدولي او مع صندوق النقد الدولي لاتوجد مشاريع متعثرة من بينها سوى ثلاثة او اربعة مشروعات فقط.. ويتم معالجة اسباب تعثرها.. اليوم لدينا نظام جديد مع البنك الدولي ومع بقية الصناديق.. حيث نلتقي ونستعرض جميع المشروعات واسباب تعثرها ، وفوراً يتم اتخاذ قرار بأن يتم إقالة مدير المشروع ، ولدي قائمة الآن لعدد من مدراء المشروعات ضمن التصحيحات وضمن التجديد للقيادات سيتم تغييرهم لانهم فشلوا في ان يديروا هذه المشاريع.. ومع كل ذلك إذا اي دولة مقارنة لها وضع مثل وضع اليمن نستطيع ان اقول بكل وضوح ان المشروعات الموجودة في اليمن هي اكثر المشروعات نضجاً وتقدماً في عملية التغيير.. لكن لدينا ثلاث مشكلات تواجه القروض.. الاولى ان اقرار القرض من البرلمان يأخذ وقتا طويلا ، والمناقشة تأخذ وقتاً كبيراً.. واجراءات ليست موجودة في كثير من البلدان.. لا في البرلمان المصري ولا الهندي ولا في اي مكان آخر.. برلماننا لا يزال بحاجة إلى تفاهمات معينة لكيفية التعامل مع القروض .

الجانب الثاني اننا نواجه صعوبة عملية في الميدان وهي قضية الاراضي عند تنفيذ بعض المشروعات وبالذات مشاريع الطرق التي تشق في أراض خاصة.. لازم يطلب منذ التعويض وتدخل في أخذ ورد مع أهل المنطقة مما يؤدي إلى ايقاف الطريق.. النقطة الثالثة اختيار الادارة لهذا المشروع احياناً بمحاباه لكن الآن المشروعات التي نعلن بشفافية تامة عن رغبتنا في وجود إدارة متكاملة لها ، هي المشروعات الناجحة.. والمشروعات التي لم تطبق عليها هذه القواعد هي المشروعات التي تواجه صعوبات..لكنني اقول بالمطلق بالقياس إلى ماكان عليه الوضع سابقاً الوضع تحسن كثيرا.. لكن هذا لايعني انه لاتوجد اخطاء.. وقلت لماذا هذه الاخطاء موجودة وما هي اسبابها.

■ الفضائية : عودة إلى موضوع الاصلاحات يطرح الشارع اليمني تساؤلات حول مصير عائدات الاصلاحات السعرية اين تم توظيفها ؟

– رئيس الوزراء : سبق وان قلت اننا كنا نصرف على القمح والدقيق ٤٥٠ مليون دولار دعم.. رفعناه واضفناه إلى صندوق التنمية وظلينا نصرف وفي هذه اللحظة بحدود ٤٨٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار.. ويمكن اكثر بعد زيادة اسعار النفط على الديزل والبترول.. دعني اعمل مقارنة بين الاثنين.. في المرة الاولى عندما ازلت دعم القمح والدقيق وقائمة المواد الغذائية الاخرى تواجدت عندي انواع مختلفة من هذه البضاعة في السوق واسعار مختلفة ومنع الاحتكار والانسان يختار ما يريد.. المبالغ التي كنا ندفعها باشكال مختلفة من اجل الدعم انتجت لنا في واقع الامر التالي.. انتجت ست جامعات اضافية عما كان عليه.. انتجت مابين ٣-٤ مرات طرق ، ضاعفت الطاقة الكهربائية إلى ثلاث مرات ، ايضاً انتجت مشاريع مياه ومدارس ومستشفيات ومطارات في عدن وسيئون وسقطرة.. وثلاث مرات طاقة استيعابية في المدارس.

■ الفضائية : المواطن البسيط يرى ، ولكن لابد ان تكون هناك معلومات اقتصادية ولابد من التوعية بهذه المنجزات التي تمت في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي؟

– رئيس الوزراء : هذه مسئوليتكم انتم الاعلام.. ولهذا أقول ان اعلامنا لايزال غير جاذب.. لأنه اعلام ليس لدية القدرة على التقاط الفكرة والاحتفاء لها.. وبالتالي إعلامنا لايزال بيروقراطيا عندما نوجهه يعمل ، اما ان يبادر هو فلا.. وهذا يلقي بالضرر علينا والحكومة.. ولهذا لوكان الاعلام يعمل اتوماتيكيا ما كنت واقفاً الآن أمامك أشرح للناس هذه المواضيع..!!

■ الفضائية : استاذ عبدالقادر في إطار الحديث عن مصادر بديلة نحن نعرف جميعاً ان هناك اهداراً او شيئاً من الاهدار للثروات ، من ضمن ذلك اهدار الثروة السمكية وسوء استخدام هذه الثروة ، اولاً كيف يمكن المحافظة على هذه الثروة ثم سبل الاستفادة منها ؟

– رئيس الوزراء : الثروة السمكية في حقيقة الامر عانت مثل اي قطاع من القطاعات من قضية التشطير وتخلفت كثيرا في الأدوات والانظمة والقوانين الحاكمة لموضوع الثروة السمكية وتعرضت الثروة السمكية لمثل ما تعرضت له قطاعات اخرى كالتعاونيات الزراعية والسمكية.. الخ ، ولهذا التنمية في هذا القطاع تنمية جديدة ، أي انها بدأت جديدة ولكن بقوانين قديمة.. اخذنا القوانين ووجدنا ان قوانين التعامل مع البحار ينبغي ان تتغير لأن هناك معطيات جديدة أتت تتعلق بالبيئة البحرية والاضرار الخطيرة للتلوث البيئي ، المصائد السمكية.. اليوم الاسماك تزرع في مزارع مثل مزارع الجمبري – اي صار هناك تطور.. اليوم هناك تربية للتونة في عرض البحر.. هناك تصنيع.. أي جملة من العمليات السمكية الصناعية.. وهنا يمكن تكون كلمة – إهدار – تحتاج إلى تعاط معها بواقعية نحن لانهدر بقدر ما نحن لانستغلها او اننا غائبون عن القدرة للوصول إلى اعالي البحار والاستفادة من الـ٢٠٠ ميل ، وغيرنا يصطاد دون ان ندري.

السمك ثروة دائمة ومتجددة غير مهدرة إذا اكلتها الآن السنة القادمة تتجدد والآن هناك مفهوم غريب يطرحه الامريكان يقول لك هناك ثلاثة اشياء ستدعمها متعلقة بما يسمى بالمرور الآمن والذي يطلقون عليه الفضاء المفتوح ولا يوجد منطقة مغلقة هناك مياه اقليمية وهذا شيء خطير كل العالم متمسك بقانون البحار لأنه يعطي قرارات كاملة لهذه المسألة المهم نحن نحتاج إلى إعادة النظر الآن في قانون الصيد خاصة وقد اقرينا استراتيجية الصيد البحري وسنتزل على ضوئها القانوني .. وسنعمل ثلاث مناطق للصيد.. المنطقة الاولى هي منطقة الصيد البحري ويمنع بها الاصطياد نهائياً إلا من الصيادين الصغار وهي في حدود ثلاثة أميال أو ستة أميال حسب الظروف في البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن ثم ننتقل إلى ١٢ ميلاً ثم الى مابعد ١٢ ميلاً وكل منطقة من هذه المناطق سوف يكون لها امتيازها الخاص.. سنعطي امتيازاً اكثر لمن هو أبعد وهكذا.. ثانياً.. إننا لكي نحقق عدم الهدر والسيطرة في البحر لابد أن تكتمل عندنا أيضاً خفر السواحل.. ثالثاً.. العائد الاقتصادي للأسماك ينبغي ان يكون على اليابسة وليس على البحر بحيث ان جميع الاسماك المصطادة تأتي إلى اليابسة ويتم تصنيعها وتحضيرها في اليابسة ثم يتم تسويقها خارج اليمن لغرضين.. اولاً خلق القيمة المضافة لهذه العملية ثم القيمة الاسمية لليمن وصناعتها.. وقد بدأنا في هذا الاتجاه ، والغينا جميع الاتفاقيات السابقة ، وبحيث ان اي اتفاق جديد يتم وفق هذه الرؤية الجديدة.

■ الفضائية : هل لدى الحكومة استراتيجية لمواجهة النمو السكاني المتزايد ؟

– رئيس الوزراء : الحقيقة معدل النمو السكاني تراجع من ٣ر٥ في المائة إلى ٣ر٢ وكان قبلها ٣ر٧ في المائة وهذه نتيجة طيبة ، كون ارتفاع معدل النمو السكاني يمثل مشكلة كبيرة وله تأثيرات هائلة تدمر كل شيء وتعيق التنمية.. ولابد ان يكون هناك تنظيم حقيقي للأسرة نابع من وعي الاسرة دينياً وصحياً واقتصادياً واجتماعياً. لكي يدرك الناس ان تنظيم الاسرة هو انفع لهم من العدد الكبير في الاسرة التي يتحمل اعالتها رب الأسرة .. والصحة الانجابية ضرورية جداً لأن الحمل المتتابع دون فوارق زمنية يؤثر على صحة الأم .. ومن المهم استيعاب تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف لكي يكون هناك جيل صالح ومتعافى .

■ الفضائية : معذرة أنا أتحدث عن ماهي خطط الحكومة لمواجهة هذا الامر ؟

– رئيس الوزراء : هناك خطط مادية مفصلة وهناك خطط تعبوية.. الخطة المادية هي أن نوفر في جميع المستشفيات والمرافق الطبية جميع الوسائل المساعدة لتنظيم الأسرة.. وهناك خطة وعي معينة ينبغي ان يشترك فيها أيضا رجال الدين.. وخطة أخرى في إطار النوع ، إن هذه التشكيلات كلها من اتحاد نساء اليمن ومن اللجنة الوطنية للمرأة هدفها ان لا تتجه إلى السياسة، عليها ان تركز نشاطها على المرأة فقط وبالتالي بدلاً من أن نجد المرأة في كل اجتماع وفي كل ندوة نتحدث عن قضايا هي سياسية ، ايضاً من الضروري ومن الاولية ان نوعي المرأة في حلقات منتظمة حول هذه المسألة.

■ الفضائية : اليمن تواجه تحديات تتمثل في ازدياد مخرجات التعليم كميا على حساب الكيف ؟

– رئيس الوزراء : نحن انتهينا من استراتيجيتين ، استراتيجية التعليم الاساسي واستراتيجية التعليم الفني والمهني.. الاولى نطبقها كمرحلة اولى من اجل ان تدخل أعداد هائلة تستقبلهم من المدارس الاساسية بالاضافة إلى تعديل في المناهج وستكلف حوالي ١٢١ مليون دولار.. هذا بالنسبة للتعليم الاساسي وهي مرحلة أولى ، وهناك ثلاثة مانحين فقط مشاركون فيها هولندا وبريطانيا والبنك الدولي ، والمانحون الاخرون منتظرون نتائج بدء التطبيق وبدرجة أساسية في تعليم المرأة – الفتاة – وسيندفعوا عند ذلك نحو دعم هذه الاستراتيجية.. في التعليم الفني والمهني الاستراتيجية تقول إن علينا ان نستوعب ليس ٢٫٨ في المائة او ٣ في المائة من مخرجات التعليم الاساسي إلى التعليم الفني والمهني ولكن مالا يقل عن ١٥ في المائة إذا قدرنا ان نحقق هذا الهدف بما يقابلها في نفس الوقت من اعداد مادي يتمثل في تجهيز كامل للمعاهد الفنية التي يصل الجديد منها إلى ٥٠ معهداً.. فاننا نكون قد بدأنا ننتهي بهذا النوع من التعليم من خلال المعهد الفني والتدريب المهني وكليات المجتمع.. واستطعنا تنويع مخرجات التعليم وتطوير مفهوم الناس تجاه العمل وقيمه.

■ الفضائية : بذلت اليمن جهوداً كبيرة للتعاون في مجال مكافحة الارهاب واستطاعت ان تخرج نفسها من دائرة الاتهام إلى دائرة المواجهة مع الارهاب.. امام هذه الجهود التي قامت بها اليمن كان لابد ان تحصل على استحقاقات توازي هذا الجهد.. ترى هل قدم الشركاء في مكافحة الارهاب في اليمن ما يوازي هذا الجهد ؟

– رئيس الوزراء : اليمن نبهت في وقت مبكر إلى ظاهرة الارهاب باعتبارها ظاهرة دولية .. وأول من نادى بضرورة ان تتعاون كل القوى وتتضامن للبحث عن صيغة لمواجهة الارهاب بما فيها دعوة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح إلى مؤتمر عالمي ، وثالثاً نحن اثبتنا باليقين المطلق وبالوقائع الملموسة اننا ضحية ارهاب ولسنا مصدراً من مصادر الارهاب.. بل وقدمنا تسجيلات كثيرة لكي نكشف إلى اي مدى ان هذا ارهاب دولي ، لا ينتمي إلى دين أو إلى لغة أو إلى أي نوع من التلاوين الموجودة على سطح هذا الكوكب.. هذه كلها قدمناها لكي نكون واضحين مع العالم اننا نواجه الارهاب واننا ضحايا له.. تعاونا مع الجميع ولانزال نتعاون وهذا تعاون ليس موضوعاً للمقايضة.. لكن بالضرورة ان امكانياتك وادواتك محدودة ولا تصل إلى تقنيات الارهابيين وبالتالي بالضرورة تحتاج إلى تكنولوجيا والى لوجستيات معينة.. فعلى سبيل المثال نحن طلبنا وفق تقديرات أولية لإنشاء خفر السواحل ٧٠٠ مليون دولار وطرحنا الموضوع في مؤتمر للمانحين في باريس وهذا المبلغ لن يأتي في يوم وليلة.. يأتي من امريكا بعض القطع.. عقدنا اتفاقاً مع ايطاليا من ٣٠ إلى ٤٠ مليون دولار لتجهيز خفر السواحل.. تدخل ايضا بامكانياتنا لشراء تجهيزات من استراليا.. تتنوع الامكانيات الموجودة.. وتظل عندنا مشكلة للسيطرة على اكثر من ٢٢٥٠ كيلو متراً من السواحل ومن الضروري ان تحتاج إلى أشياء اخرى غير القوارب.. تحتاج إلى تجهيزات على الأرض.. إلى مراس ورادارات شاطئية.. ونحن دائماً نسعى لأن نحصل قدر الامكان على تسهيلات وقروض وعلى معونات من الدول ايضاً في عملية تدريب البشر على قيادة خفر السواحل.. من الصعب ان اضع كل موازنتي لاحمي الأساطيل البحرية التي تمر بجواري.. لكن العالم كله يدرك أنه كل ٤٥ دقيقة تمر باخرة من باب المندب إما محملة بالناس أو بالاسماك او بالبضاعة او النفط ، وبالمقابل نحن نواجه مشاكل تتعلق بالبيئة البحرية.. وهذه كلها في حقيقة الامر نعطيها اهتماما غير عادي.. وعندنا ندوة دولية كبيرة ستعقد خلال الشهر القادم تحت مسمى القرصنة البحرية ، وهي قصة طويلة عريضة اصبحت تواجهها دول اسيوية وافريقية ونحن جزء منها.

■ الفضائية : في إطار الحديث عن حقوق الانسان ماذا عن وضع المرأة اليمنية وحقوقها في اطار السياسات الحكومية؟

– رئيس الوزراء : وضع المرأة اليمنية نحن بادرنا كمؤتمر وككحومة مؤتمر ان نعمل للمرأة مخصصاً في الانتخابات.. اي نخصص لها مقاعد في الانتخابات محلية وبرلمانية.. وهذه تحتاج إلى اتفاق ومتابعة من جميع الاخوان ، بحيث نختار عدة دوائر نقول هذه للمرأة مثلاً ١٠ دوائر او ١٥ في المائة والمرأة جديرة بان تحظى بهذه النسبة – مافي شك – لكن المرأة عليها ان تنتبه هي ذاتها وينبغي ان تدرك ان الوعي بداخلها هو الذي سيحدد عملية التطبيق لهذه العملية بكثير او بقليل وهو انها عند الانتخابات تدرك انها امرأة وليست حزبية.. وبالتالي تحرص على ان تتنافس مع امرأة اخرى.. وفي نفس الوقت الرجل عليه ان يساعد في هذه المسالة ولاينزل للمنافسة ويقول ان هذه حقوق دستورية وهي كذلك.. وبعض الاحزاب تقول سنمتنع عن المنافسة ولكن سينزل شخص مستقل ، ويقول هذه حقوق الانسان.. علينا ان نبدأ الآن بتوعية المرأة وتطوير العملية الديمقراطية ، بدلاً من ان ننتظر ان ياتينا مفروضاً علينا .. ونحن في الحكومة قد راجعنا كل القوانين وعدلنا كل ما يمثل تقليل من مستوى المرأة او فيها اضطهاد للمرأة كلها وضعناها في قوانين لإزالة أي انتقاص للحقوق المشروعة للمرأة.

■ الفضائية : "الديمقراطية منظومة متكاملة غير قابلة للتجزئة" هذا عنوان لكم في افتتاحية صحيفة الثورة ، هل هذا حنين للماضي ، وللعمل الصحفي ، أو بقصد ايصال رسالة أو موقف؟

– رئيس الوزراء : اولاً المنبر الاعلامي ، سواء كان مقالاً او مقابلة لافرق بين طرحه في مقال أو مقابلة تلفزيونية.. سواء في صحيفة الثورة او غيرها من الوسائل.. هي منبر اعلامي تريد ان توصل من خلاله رسالة معينة.. الشيء الثاني إذا واحد عنده جدلية معينة لماذا رئيس الوزراء يكتب افتتاحية ؟ فقد سمعتها مرة.. وقلت لماذا الاستغراب هناك توني يلبر والبرايت وغيرهم لهم افتتاحيات ، لكن في مجتمع يتفهم هذه العملية.. وليست هذه اول افتتاحية لي فقد كتبت يوميات ، وحتى ايضاً في صحيفة الحياة.. انا أريد ان اعبر عن ثقافة عن رؤية.

■ الفضائية : يعني حنين للماضي.. للجانب الاعلامي ..

– رئيس الوزراء : ربما ، وربما شعور ان لا أحد يمكنه ان يعبر عما تريد ، وشعور آخر انه اذا كان الناس ظلموك فلا تكن أول الظالمين لنفسك ، وأمام الخلاف هذا كله وفي مجتمع ديمقراطي يحق لرئيس الوزراء ان يمارس هذه الديمقراطية بينه وبين الآخرين من حيث التعبير.. ومن جهة أخرى هو خطاب عام للناس كلها ماذا يجري داخل هذا البلد.

هناك مخاطر حقيقية من نوعية التناولات الاعلامية تحت مظلة الديمقراطية وحرية الصحافة ، وتكمن المخاطر في عدم وضع حدود حقيقية لمفاهيم مطلقة وثقافة سياسية رائدة ومتماسكة.. ثقافة تستشعر بدرجة اساسية الوحدة الوطنية.. تستشعر ايضاً خطر اي تصادمات او انفلات الوعي او انفلات الانضباط الفكري في المجتمع اليمني ، هذه هي الرسالة التي اردت ايصالها من خلال تلك الافتتاحية.. وأنا لم اتكلم في صحيفة الحزب وانما انزلتها في صحيفة الحكومة ، أي بما معناه انني أخاطب الناس كلها.. أخاطب الصحافة الحزبية والاهلية ، اننا فقط نتقي الله في شعبنا الذي ينمو في ظل دولة الوحدة وتلتقي قواه الحية من حيث بناء وطن واحد وثقافة واحدة.. تفكير واحد.. من اجل ان لاننزع باستمرار إلى اي نزعات غير النزعات الوطنية الخالصة.

■ الفضائية : باعتقادك ان مقالك يكفي لتفسير مثل هذه الرؤية؟.

– رئيس الوزراء : دون شك لايكفي ، لكنه إشارة لبعض الناس.. الناس الطيبون الذين سيكتبون عن هذا الموضوع.

■ الفضائية : هناك مسلمات وثوابت وطنية لا يجب المساس بها ولابد من الحوار.. كيف ترى الحكومة الحوار حول الاختلاف وتحديداً أدب الاختلاف ؟

– رئيس الوزراء : الاختلاف قائم حتى على مستوى الفكر الدولي.. انا كتبت مقالاً في صحيفة الحياة وقلت ان المطلوب ليس فقط حوار ثقافات ولكن ثقافة حوار.. المطلوب ثقافة تنبع من داخلنا ان نتفق على ان هذا الحوار يتطلب عدة أسس.. أولاً حوار يتطلب ان نؤمن بخصوصية الآخر.. ثانياً أن هناك ثوابت لايجوز الحوار حولها.. لانتحاور حولها ولايمكن لنا ان نتحاور بها.. بمثابة العقائد.. هناك متغيرات في حياتنا نحدد أولوياتنا فيها ونحدد رؤيتنا فيها ونحدد كذلك أين نلتقي حولها وما الذي نؤجله وما الذي نتفق حوله.. وفي واقعنا.. ما في شك ان المؤتمر الشعبي العام يتحمل مسئولية الدعوة إلى الحوار.. ربما الحكومة قد سبقت إلى الحوار لكن في موضوعات محددة.. ونحن نريد ان نحدد إطارات هذا الحوار ككحومة وليس كمؤتمر.. نحن طرحنا اكثر من رأي لندرسه بما في ذلك إقامة إطار حواري يتمثل بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي.. هذا المجلس مثله مثل المجالس الاقتصادية في العديد من البلدان.. له هيئات وله إطارات تجمع اطراف العلاقة في الاقتصاد.. في الاجتماع وفي الثقافة وفي غيرها من المسائل المرتبطة بالمجتمع التنموي.. يمثل مؤسسات المجتمع المدني ويمثل الحكومة.. يعني إطاراً حوارياً نستطيع ان نتاكد من حين لآخر اننا نتحاور ضمن هذا الاطار.. مع النقابات مع الأطراف التجارية مع الجمعيات الصناعية مع جمعيات المجتمع المدني ومع غيرهم من الناس الذين يريدون الحوار.. تحاورنا في هذا المكان حول قضايا الانتخابات وكانت تجربة ناجحة وأعطت نتائج وخضنا انتخابات بعد ان توصلنا إلى نتائج جيدة.. ولهذا أنا أقول انه لايوجد أحد يمتلك الحقيقة المطلقة على الاطلاق.. الحقيقة ينبغي ان نبحث عنها كلنا.. وان نجد في هذا البحث.

## ▫ اليمن حققت نتائج إيجابية في مكافحة الإرهاب والدعم الدولي لا يزال محدوداً
## ▫ عدّلنا كافة القوانين التي تعيق مشاركة المرأة في الحياة العامة
## ▫ مخاطر التناولات الإعلامية في جنوحها عن الديمقراطية

الثورة
يومية - سياسية - جامعة
تصدر عن: مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
نائب رئيس التحرير: ياسين المسعودي
مدير التحرير: عبدالرحمن بجاش
نائبا مدير التحرير: محمد عبدالماجد العريقي، ابراهيم المعلمي
سكرتير التحرير: جمال فاضل
الإدارة العامة: صنعاء. شارع المطار ■ ص.ب: ١٤٧٥٫٢١٩٥ ■ تليفون: ٣٢-٣٢١٥٢٨ / ٣٢١٥٣٣ ■ فاكس ٣٢٢٥٠٥ / ٣٢٤٩١٤
■ الإعلانات: ٢٧٤٠٣٨ ■ التوزيع: ٢٧٤٠٣٧ ■ الاشتراكات: ٢٧٤٠٣٦ ■ الفاكس: ٢٧٤٠٣٥
الفروع: ■ عدن: ٢٣١٧٨٣ / فاكس ٢٣٣٣٥٤ ■ تعز: ٢٢٠٨٠٠ /فاكس: ٢٢٠٩٠٠
■ الحديدة: ٢٤٥٨٤٢ فاكس: ٢١١٥٣٧ ■ حضرموت: ٣٠٣٩٣٠ فاكس: ٣٠٣٩٣١ ■ إب: تلفاكس: ٤٠٠٢٥١